الفساد وحقوق الانسان

Corruption and human rights

محمد عبيدي

جامعة عمار ثليجي بالاغواط، mo.abidi@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/16 تاريخ القبول: 2022/09/25 تاريخ النشر: 2022/10/08

ملخص: يهدف هذا البحث إلى ابراز العلاقة بين الفساد وحقوق الانسان، باعتبار أن كليهما يؤثر ويتأثر بالآخر، فالوقاية من الفساد والتصدي له من شأنه احداث أثر ايجابي في مجال التمتع بحقوق الانسان، وبالمقابل فإن التزام الدول بإعمال حقوق الانسان وتعزيزها، يساهم بدوره في الوقاية من الفساد والحد منه وتقليص فرص ارتكابه. وقد ادركت منظمة الشفافية الدولية أن الفساد وحقوق الانسان مرتبطان ارتباطا وثيقا وعميقا فالفساد، انتهاك لحقوق الانسان. ومن جهتها ادركت الامم المتحدة أن نجاح جهود مكافحة الفساد مرهون باعتماد نهج قائم على حقوق الانسان والنهج المركز على الانسان هو نهج قائم على حقوق الانسان .

كلمات مفتاحية: حقوق الانسان ، اشكال الفساد ، آثار الفساد ، الوقاية من الفساد ، مكافحة الفساد

Abstract: This research aims to highlight the relationship between corruption and human rights, given that both affect and are affected by the other. and reduce the chances of committing it. Transparency International has realized that corruption and human rights are closely and deeply linked, as corruption is a violation of human rights. For its part, the United Nations realized that the success of anti-corruption efforts depends on adopting a human rights-based approach, and the human-centred approach is a human rights-based approach.

Keywords: human rights, forms of corruption, effects of corruption, prevention of corruption, anti-corruption

مقدمة

بالرغم من اهتمام المجتمع الدولي المبكر بحقوق الانسان والذي يرجع الى عام 1948 تاريخ صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان وما تلاه من عهود واتفاقيات وبرتوكولات ، واهتمامه المتأخر بمسألة الفساد مع مطلع الالفية الثالثة وتحديدا عام 2003 ، تاريخ صدور اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي تزامن مع مرور عشر سنوات من نشأة منظمة الشفافية العالمية عام 1993،كتحالف عالمي يستهدف كشف الفساد وتعزيز الشفافية والمحاسبة والتحذير من مخاطره على الشعوب والدول لاسيما النامية منها.غير أن مسألة العلاقة بين حقوق الانسان والفساد لم تكن لتُثار، إلا بعد أن تعاظم وعي المجتمع الدولي وأدراكه للخطر الذي يشكله الفساد على البشرية وبضرورة تطويقه والتصدي له .

وقد أعرب السيد **نيهال جاياويكراما**[1]، عن استغرابه من خلو القانون الدولي لحقوق الانسان من أية اشارة لمسألة الفساد، والامر ذاته بالنسبة لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، التي خلت بدورها من أية اشارة لما يشكله الفساد من انتهاك لحقوق الانسان، بالرغم مما تضمنته هذه الاتفاقية بطريقة غير مباشرة، من أحكام ومبادئ وتعهدات، من شأن إعمالها والالتزام بها أن يساهم في التكفل ببعض حقوق الانسان التي تتأثر سلبا بالفساد، وبالمقابل فإن من شأن تعزيز أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان والتشريعات الوطنية ذات الصلة أن يساهم بدوره في الوقاية من الفساد والحد من الآثار التي يمكن أن يشكلها على كافة الدول، لاسيما النامية منها وتمكين الناس من التمتع بما تقره من حقوق . وهو ما نهدف إلى ابرازه والوقوف عليه من خلال هذا البحث .

وما يعزز فكرة الترابط بين الفساد وحقوق الانسان وتأثير وتأثر كل منهما بالآخر، اهتمام الأمم المتحدة بإحياء اليوم الدولي لمكافحة الفساد في التاسع من ديسمبر واليوم العالمي لحقوق الانسان في العاشر من ديسمبر . **فكيف يؤثر استشراء الفساد على حقوق الإنسان وبالمقابل كيف يساهم النهج القائم على مكافحة الفساد في التمتع بحقوق الانسان والنهج القائم على تعزيز حقوق الإنسان في الوقاية من الفساد** ؟ لمعالجة هذه الاشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي ، وقد قسمنا الموضوع الى قسمين نتناول في الاول الفساد وحقوق الانسان، المفهوم، النطاق والعلاقة، ونبرز في الثاني دور النهج القائم على مكافحة الفساد في المساهمة في التمتع بحقوق الانسان وأهمية دور النهج القائم على تعزيز حقوق الانسان في الوقاية من الفساد .

1- الفساد وحقوق الانسان، المفهوم، النطاق والعلاقة : يشكل الفساد أحد أكبر التهديدات للدول والمجتمعات في العصر الحديث، وهذا بالنظر لما ينطوي عليه من مخاطر من شأنها تقويض " مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الاخلاقية

[1] – منسق المجموعة القضائية لتدعيم النزاهة القضائية التي ترعاها الامم المتحدة والمدير التنفيذي السابق لمنظمة الشفافية الدولية والسكرتير الدائم السابق لوزارة العدل في سريلانكا

والعدالة ، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر " [1] . فالظاهرة ونتيجة استشرائها واتساع نطاقها وارتباطها في السنوات الأخيرة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية أصبحت تشكل تحديا جديا ليس فحسب لأمن الدول واستقرارها ولكن أيضا للحقوق الاساسية للإنسان . فهي تؤدي الى انتهاك حقوق الانسان ومن شأنها تشويه الاسواق وتدهور جودة الحياة وتساهم الى جانب التهديدات الاخرى في اعاقة ازدهار الامن البشري[2] .

وقد خلص تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2021 إلى أن الفساد يؤدي إلى انتهاك حقوق الانسان وإلى نشوء حلقة مفرغة، فمع تآكل الحقوق والحريات تبدأ الديمقراطية في التراجع فاسحة المجال للاستبداد الذي يساهم في بلوغ الفساد أعلى مستوياته [3]. فما لمقصود بالفساد وماهي أشكاله وأين تكمن خطورته وما هي آثاره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وما المقصود بحقوق الانسان؟ و ماهو النطاق الجغرافي لانتشار الفساد عبر العالم وما طبيعة العلاقة بين الفساد وحقوق الانسان؟

1-1 – المقاربة المفاهيمية للفساد وحقوق الانسان: يصنف الفساد كمشكلة معقدة تعمل الدول والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والنشطاء الحقوقيين، على التصدي لها وايجاد الحلول لها . وحسب السيدة " **كريستين لاغارد** " المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، فإن الفساد عادة ما ينطوي على أطراف عديدة تعمل في الخفاء. وعادة ما يتورط فيها الموظفون العامون ، لكن التجارب أثبتت أن أطرافا أخرى فاعلة كالشركات قد تتورط أيضا . فالرشوة مثلا قد يطلبها موظف عام من شركة خاصة لإتمام صفقة ما أو تقديم خدمة وقد تغري بها الشركة الخاصة الموظف العمومي ، فهذه الرشوة التي يقبلها طرف هي حتما مقدمة من طرف آخر ، مما يستوجب الانتباه لهذه الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص لاسيما عبر الحدود والتي عادة ما تقوم بالتأثير على موظفي القطاع العام ، فهذه الأطراف الفاعلة، قد تساعد في نشأة الفساد بطرق مباشرة كالرشوة وقد تساهم في تسهيله بطرق غير مباشرة كغسل الاموال والتهرب الضريبي[4]. وسنستعرض فيما يلي المقاربة المفاهيمية للفساد وحقوق الانسان وأشكال الفساد، خطورته وآثاره :

1-1-1 – مفهوم الفساد وحقوق الانسان : نتناول فيما يلي تعريف كل من الفساد وحقوق الانسان :

---

[1] – اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 – الديباجة

[2] – منظمة الشفافية الدولية – دليل استخدام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز مناهضته – ص 8

[3] – تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية – ص 4

[4] – كريستين لاغارد المديرة العامة لصندوق النقد الدولي في مداخلة بعنوان : " **التصدي للفساد بسلاح الوضوح** " قدمتها بمعهد بروكينغز– واشنطن الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ 18 سبتمبر 2017 – منشورة ومطلع عليها بتاريخ 15 جويلية 2022 بالموقع الالكتروني للصندوق عبر الرابط التالي : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/09/18/sp091817-addressing-corruption-with-clarity

1-1-1 -1- تعريف الفساد :لم تحدد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وكذا الاتفاقيات الاقليمية لاسيما الاتفاقية العربية، تعريفا للفساد ، في حين أشارت الاتفاقية الافريقية لمعنى كلمة الفساد بأنها " تعني الاعمال والممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تحرمها هذه الاتفاقية "[1]. وبالنظر لخطورة هذه الظاهرة، اهتمت بعض المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بها وحددت منظورها للمقصود بمصطلح الفساد Corruption، حيث عرفه البنك الدولي بأنه " إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " [2].

وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه " استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ". [3] أما منظمة الشفافية الدولية فعرفته بأنه " سوء استغلال السلطة المخولة، لتحقيق مكاسب شخصية " [4] .

ويلاحظ أن كل من تعريف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي متطابقان إلى حد كبير ، فالفساد وفقا لمنظورهما له علاقة وطيدة بمن يتولى الشأن العام من الموظفين العموميين ومن في حكمهم المشتغلين بالمرافق العامة للدولة وهيئاتها ومؤسساتها ، المدنية منها والعسكرية .الذين يستغلون السلطة المخولة لهم بطريقة غير مشروعة من أجل تحقيق مكاسب شخصية. أما التعريف الذي أوردته منظمة الشفافية الدولية فيستنتج منه أن الفساد لا يقتصر على الموظفين العامين بل يمتد لكل شخص آخر يقوم باستغلال السلطة المخولة له ، لتحقيق مكاسب شخصية ، بطريقة غير مشروعة . وعليه فالتعريف الاخير الذي يشمل العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، يعد المرجح في تحديد المقصود بالفساد لضمان عدم الافلات من المحاسبة والعقاب .

1-1-1 -2 – تعريف حقوق الانسان : عرفت الامم المتحدة حقوق الانسان بأنها " حقوق نتمتع بها جميعنا لمجرد أننا من البشر ، ولا تمنحنا إياها أي دولة . وهذه الحقوق متأصلة في جميع البشر مهما كانت جنسيتهم ، أو نوعهم الاجتماعي أو أصلهم الوطني أو العرقي أو لونهم أو دينهم أو لغتهم أو وضع آخر . وهي متنوعة وتتراوح بين الحق الأكثر جوهرية وهو الحق في الحياة والحقوق التي تجعل الحياة جديرة بأن تعاش، مثل الحق في الغذاء والتعليم والعمل والصحة والحرية ". [5] وتتسم هذه الحقوق بأنها حقوق عالمية غير قابلة للتصرف ولا للتجزئة وهي متساوية بين جميع البشر وغير تمييزية . [6]

---

[1] – المادة الاولى– الفقرة 1 من الاتفاقية الافريقية لمنع الفساد ومكافحته لعام 2003

[2] – مشار إليه في صحيفة وقائع مكافحة الفساد ومطلع عليه بتاريخ 15 جويلية 2022 – الموقع الالكتروني للبنك الدولي عبر الرابط التالي : https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet

[3]– مشار إليه عند كريستين – مرجع سبق ذكره

[3] – مشار إليه في صحيفة وقائع مكافحة الفساد – مرجع سبق ذكره

[4] – منظمة الشفافية الدولية – دليل استخدام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز مناهضته – مرجع سبق ذكره – ص 9

[5] – الامم المتحدة – حقوق الانسان – مكتب المفوض السامي – الموقع الالكتروني: https://www.ohchr.org/ar/what-are-human- – تاريخ التصفح 2022/5/16

[6] – نفس المرجع

وحسب المفوض السامي لحقوق الانسان التابع للأمم المتحدة فإن كل الدول الاعضاء بالمنظمة تكون قد صدقت على الاقل على معاهدة واحدة من المعاهدات التسع الاساسية لحقوق الانسان ، اضافة لبروتوكول واحد على الاقل من البروتوكولات التسعة الاختيارية. وقد صدقت 80 % من الدول على أربع صكوك أو أكثر ، مما يجعل الدول ملزمة بموجب القانون الدولي باحترام حقوق الانسان وحمايتها واعمالها .

فالالتزام بالاحترام يحتم على الدول الامتناع عن التدخل في التمتع بحقوق الانسان وعن تقييدها . أما الالتزام بالحماية فيعني أن الدول ملزمة بحماية الافراد والجماعات من انتهاكات حقوق الانسان . أما الالتزام بالإعمال أو الوفاء فيقضي بأن تتخذ الدول اجراءات ايجابية لتيسير التمتع بحقوق الانسان الاساسية [1] .

1-1-2 – أشكال الفساد، خطورته وآثاره : نتناول فيما يلي أشكال وخطورة الفساد و أهم الآثار التي يخلفها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعوامل استشرائه :

1-1-2 -1- أشكال الفساد : يمكن تصنيف أشكال الفساد في القطاع العام إلى مجالات عدة نلخصها فيما يلي [2] :

1-1-2 -1-1 – من حيث مستوى الفساد : تميز منظمة الشفافية الدولية بين مستويين من الفساد : فساد كبير (شامل) وفساد صغير (عادي) ، الأول يتمثل في تلك الأفعال المرتكبة من قبل مسؤولين سامين في الدولة والتي تؤدي إلى الاخلال بالسياسات أو التسيير المركزي مما يسمح لهم من الاستفادة من النفقات العامة لمصلحتهم الشخصية . أما الثاني فيتمثل عادة في اساءة استعمال الوظيفة من قبل موظف عام في المستويات الدنيا والمتوسطة للمرفق العام ، في تعاملاته اليومية مع المواطنين الذين يرغبون في اشباع حاجياهم من السلع والخدمات الاساسية التي تقدمها بعض المرافق العامة كالمستشفيات والمؤسسات التربوية ...الخ .

1-1-2 -1-2 – من حيث أنواع الفساد : توجد انواع مختلفة ومتباينة للفساد تلخص في الاتي : فساد إداري وله صور عدة نذكر منها اللامبالاة والاهمال في العمل والمحسوبية وعرقلة وتعطيل مصالح الغير والابتزاز والتحايل والتجاوزات الادارية واستغلال الوظيفة لتحقيق منافع شخصية وسوء التسيير .و فساد سياسي سياسة الدولة في الصميم وهو نوع خطير يستهدف ضرب وله أيضا صور عدة نذكر منها تزوير الانتخابات وشراء ذمم الناخبين ومركزية الادارة والبيروقراطية وأخيرا فساد مالي وله صور عدة نذكر منها الاختلاس والتلاعب بالمال العام وتبييض الاموال وغيرها .

---

[1] – الامم المتحدة – حقوق الانسان – مكتب المفوض السامي – مرجع – سبق ذكره

[2] – ضيوفي حمزة – بوكرديد عبد القادر – **دراسة تحليلية لمؤشر مدركات الفساد في القطاع العام مع الاشارة لحالة الجزائر (2012 – 2018)**- الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية –جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – ص 48

والجدير بالذكر أن أشكال الفساد ومظاهره تشترك في معظمها بين القوانين الدولية والاقليمية والتشريعات الوطنية ، وعلى سبيل الاستدلال نشير فيما يلي إلى الاعمال والممارسات التي وردت في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها أشكال ومظاهر للفساد، مما يستوجب مراعاتها وعدم افلات مرتكبيها من العقاب : [1]

- رشو الموظفين العموميين الوطنيين ،
- رشو الموظفين العموميين الاجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية ،
- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي ،
- المتاجرة بالنفوذ ،
- اساءة استغلال الوظائف ،
- الإثراء غير المشروع ،
- الرشوة في القطاع الخاص ،
- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص ،
- غسل العائدات الاجرامية ،
- الاخفاء ،
- اعاقة سير العدالة .

1-1-2 -2 – خطورة الفساد وآثاره : يعد الفساد أحد أكبر التهديدات التي تعيق الجهود والمحاولات الهادفة لتحسين ظروف حياة الشعوب وتقدم الامم وازدهارها وهو المقوض الرئيسي للتنمية ومن أشد الآفات فتكا بالشعوب والبلدان وقد لا يقل خطورة عن الحروب والاوبئة والكوارث الطبيعية ، بالنظر للأثار المدمرة التي يخلفها على كافة المجالات والتي نوجز أهمها فيما يلي :

1-1-2 -2 -1 – في المجال الاقتصادي : نلخص فيما يلي أهم الاثار التي يخلفها على الصعيد الاقتصادي[2] :

- يعد أكبر معوق للنمو الاقتصادي ومقوض لكافة البرامج والمخططات التنموية في الدولة ،
- يؤدي إلى اهدار موارد الدولة المالية مما يقلل من الفوائد والنتائج المرجوة من صرفها ،
- يساهم في هروب رؤوس الاموال والاستثمارات الوطنية والاجنبية ،

[1] – اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد – المواد من 15 إلى 25 – مرجع سبق ذكره

[2] – الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت (نزاهة) – الموقع الالكتروني https://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/effects-of-corruption.aspx - تاريخ التصفح : 16 /05/ 2022.

- يؤدي إلى الاخلال بالعدالة التوزيعية للمداخيل والموارد مما يعمق الفجوة بين الاغنياء والفقراء ،
- يحد من الايرادات العامة للدولة نتيجة التهرب الجبائي والجمركي والالتفاف والتحايل على القوانين ،
- سوء الانفاق العام لموارد الدولة واهدارها على مشاريع غير ذات أولوية وأقل مردودية ونفعا للمجتمع ،
- ضعف كفاءة الاستثمارات العامة وتدني جودتها نتيجة التغاضي عن احترام المواصفات القياسية مقابل تقديم رشاوى.

- هروب الاستثمارات الوطنية والاجنبية لغياب الحوافز [1]

1-1-2 -2 -2- في المجال السياسي : نلخص فيما يلي أهم الاثار التي يخلفها على الصعيد السياسي [2]:

- يؤدي الى تشويه صورة الحكومة داخليا وخارجيا في مجال تنفيذ التزاماتها وسياساتها العامة ومخططاتها التنموية ،
- يساهم في انهيار واضعاف هيبة دولة القانون والمؤسسات مما يفقده ثقة مواطنيها ،
- التشكيك في جهود الاصلاح المعززة للديمقراطية مما يؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي ،
- اقصاء المواطنين النزهاء والاكفاء في تولي المناصب العليا في الدولة مما يزيد في درجة السخط على الدولة ورفض التعاون معها،
- اعاقة الجهود الرقابية على ما يقوم به القطاع العام والقطاع الخاص من أعمال .

1-1-2 -2 -3 - في المجال الاجتماعي : نلخص فيما يلي أهم الاثار التي يخلفها على الصعيد الاجتماعي [3]:

- يساهم في انهيار النسيج الاجتماعي وتفشي الكراهية بين فئات المجتمع بسبب غياب العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص .
- الاخلال بالأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي في البلد بسبب الاثار الاقتصادية والسياسية للفساد .

1-1-2-3- عوامل استشراء الفساد : تختلف عوامل استشراء الفساد في المجتمعات بين القطاع العام والقطاع الخاص ومن بلد لآخر ، ونكتفي هنا بإبراز بعض تلك العوامل في القطاع العام، بالنظر لحجم الفساد الذي يجري به والضرر الذي يلحقه بالمال العام وصورة المرفق العام وتأثيره في حرمان الناس من التمتع بحقوقهم : [1]

[1] - حمودة نصيرة – **واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من المنظور الاسلامي** – مجلة العلوم الانسانية بجامعة سوق اهراس – المجلد 22- العدد 1 – 2022 - ص 1162

[2] - الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت (نزاهة) – مرجع سبق ذكره

[3] - نفس المرجع

- النزاعات وعدم الاستقرار السياسي
- الافتقار إلى سيادة القانون
- فشل وتدني الحوكمة وضعف المحاسبة والافلات من العقاب
- البيروقراطية الادارية
- زيادة حجم الانفاق العام
- تضارب المصالح
- ضعف اجور الموظفين العموميين

1-2- نطاق الفساد وعلاقته بحقوق الانسان : تجمع كل التقارير والدراسات والآراء الفقهية على أن الفساد اصبح ظاهرة عالمية معقدة وأن نطاقه الجغرافي في اتساع مستمر فلا يكاد يخلو بلد من الفساد ، فكل بلدان العالم تعاني من هذه الظاهرة التي تلحق الضرر بالدول والحقوق الانسانية .

وقد بدأ الحديث عن علاقة التأثير والتأثر بين الفساد وحقوق الانسان على المستوى الدولي في مؤتمر الامم المتحدة حول تدابير مكافحة الفساد والحكم الراشد وحقوق الانسان ، المنعقد عملا بقرار مجلس حقوق الانسان رقم 68/2005 في العاصمة البولندية وارسو يومي 8 و 9 نوفمبر 2006 ، وقد خصصت إحدى جلساته لتسليط الضوء على الآثار السلبية للفساد على حقوق الانسان . ومن جهتها حاولت منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد في المؤتمر الحاشد الذي نظمته عام 2008 أي بعد خمس سنوات من صدور اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، تسليط الضوء على العلاقة بين ظاهرة الفساد وحقوق الانسان من خلال تخصيص جلسة نقاش لإبراز هذه العلاقة .[2] ومن جهته لاحظ السيد **نيهال جاياويكراما** ، بوصفه خبيرا دوليا ، وجود علاقة بين الفساد وحقوق الانسان ، مستغربا غياب أية اشارة لظاهرة الفساد في الصكوك الرئيسية لحقوق الانسان من جهة ، وعدم الاشارة إلى حقوق الانسان في المعاهدات المتعلقة بالفساد ومن جهة أخرى [3].

---

[1] – مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module--4/key-issues/causes-of-public-sector-corruption.html - تاريخ التصفح 10 /05/ 2022

[2] – معن شحدة دعيس – سلسلة تقارير قانونية رقم 85 ، **حول العلاقة بين حقوق الانسان والفساد** ، صادرة عام 2016 عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان (ديوان المظالم) و هيئة مكافحة الفساد بفلسطين – شركة الايام للطباعة والصحافة والنشر والتوزيع برام الله فلسطين – ص 8

[3]– الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – مذكرة مقدمة من مفوضة الامم المتحدة لحقوق الانسان ، تحيل الى مجلس حقوق الانسان تقرير الامم المتحدة لمكافحة الفساد وارساء الحكم السديد وحقوق الانسان – وارسو 8 ، 9 نوفمبر 2006) رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/4/71 في 2007/2/12 - ص 8

ومن جهته وصف رئيس مجموعة البنك الدولي **جيم يونغ كيم** ، الفساد بـــ " العدو الاول للشعب " في البلدان النامية[1] . ومن المفارقات أن البلدان الأشد تأثرا بالفساد هي تلك المصنفة بلدان نامية وكذا تلك التي تعاني من الحروب والنزاعات والتخلف ، ونستعرض فيما يلي عينة عن البلدان الأكثر تأثرا بالفساد وفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2021، وحقوق الانسان الأشد انتهاكا جراء الفساد :

1-2-1- البلدان الأكثر تأثرا بالفساد وفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2021 [2]: كشفت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لعام 2021 أن الدول التي تنتهك فيها الحريات المدنية ، عادة ما تسجل بها درجات أدنى على مؤشر مدركات الفساد . فالفساد من شأنه تقويض قدرة الدول على ضمان حقوق الانسان لمواطنيها مما يؤثر على تقديم السلع والخدمات العامة وتحقيق العدالة وتوفير السلامة للجميع ، وقد كشف تقريرها لعام 2021 عن العديد من الحقائق التي تفيد أن الفساد ماض في الاستشراء والتوسع على المستوى العالمي ، فمن مجموع 180 دولة وإقليم مرتبة في مؤشر مدركات الفساد من قبل منظمة الشفافية الدولية ، 131 منها لم تحرز تقدما يذكر في مكافحة الفساد خلال العشر سنوات الاخيرة وثلثيها حصلت في عام 2021 على أقل من 50 درجة. و27 دولة انخفضت درجاتها الى أدنى مستوى لها في تاريخها على مؤشر مدركات الفساد . علما أن مؤشر مدركات الفساد يستخدم مقياسا يتدرج من 0 إلى 100 درجة (0 الاكثر فسادا و100 الأكثر نزاهة). ويشير التقرير أيضا إلى استغلال بعض الدول لجائحة كورونا (**كوفيد** 19) كذريعة لتقييد الحريات الاساسية [3].

صنفت منظمة الشفافية الدولية، الدول الاكثر فسادا في العالم عام 2021 وعددها 11 دولة منها 4 عربية وهي : ليبيا، اليمن ، الصومال وسوريا . القاسم المشترك بينها أنها تمر بمرحلة عدم استقرار سياسي وبعضها يشهد نزاعا مسلحا غير دولي (حرب أهلية) والجدول ادناه يبين ترتيب هذه الدول ودرجتها على مؤشر مدركات الفساد :

الدول	الدرجة	الترتيب
بورندي	19	169
جمهورية الكونغو الديمقراطية	19	169
تركمانستان	19	169
غينيا الاستوائية	17	172

[1] – كلمة لرئيس مجموعة البنك الدولي منشورة في الموقع الالكتروني للبنك الدولي بتاريخ 13 ديسمبر 2013 معنونة : الفساد : " العدو الاول للشعب " بالبلدان النامية ومطلع عليها في 15 جويلية 2022 عبر الرابط التالي : https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/12/19/corruption-developing-countries-world-bank-group-president-kim

[2] – المؤشر يقتصر على كشف مستويات الفساد في القطاع العام بـ 180 دولة وإقليم عبر العالم .

[3] – تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2021 – مرجع سبق ذكره – ص 4

ليبيا	17	172
افغانستان	16	174
كوريا الشمالية	16	174
اليمن	16	174
فنزويلا	14	177
الصومال	13	178
سوريا	13	178
جنوب السودان	11	180

المصدر : تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد لعام 2021

وفيما يخص تصنيف الدول العربية فإن مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 ومن مجموع 21 دولة عربية توجد 17 دولة منها ضمن الدول التي حصلت على أقل من 50 درجة ما يعني أن هذه الدول تعاني من آثار الفساد بدرجات متفاوتة. والجدول ادناه يبين ترتيب هذه الدول ودرجتها على مؤشر مدركات الفساد :

الدول	الدرجة	الترتيب
الاردن	49	58
تونس	44	70
الكويت	43	73
البحرين	42	78
المغرب	39	87
مصر	33	117
الجزائر	33	117
جيبوتي	30	128
موريتانيا	28	140
لبنان	24	154
العراق	23	157
جزر القمر	20	164
السودان	20	164

ليبيا	17	172
اليمن	16	174
الصومال	13	178
سوريا	13	178

المصدر : تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد لعام 2021

1-2-2- حقوق الانسان الأشد انتهاكا جراء الفساد : إن استشراء الفساد من شأنه انتهاك كافة حقوق الانسان دون استثناء، وفي هذا السياق أكد السيد **نيهال جاياويكراما** ، إلى " أن جميع حقوق الانسان تتعرض للانتهاك حيث يستشري الفساد : ذلك أن انتشار الفساد يفرض تقييد الحقوق المدنية والسياسية ، وعندما تحول موارد الدولة عن مسار استخدامها في الشأن العام، تصبح الحكومات عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية" [1]، وأردف السيد **نيهال جاياويكراما** " أن كل حق محمي من حقوق الانسان قد يتلاشى فعليا بسبب الفساد . والضعفاء أصلا هم الضحايا " [2] .

غير أن هناك تفاوت في التأثر بالفساد فعدد من الحقوق الاساسية وبالنظر لأهميتها يمكن أن تكون أكثر تأثرا بالفساد كالحق في الصحة والتعليم وفي مستوى معيشي لائق. وفي هذا السياق أبرز السيد **جيم يونغ كيم** رئيس مجموعة البنك الدولي ، أن "كل دولار يضعه مسؤول فاسد أو شخص فاسد في احدى الشركات، في جيبه ، هو دولار مسروق من سيدة حامل ، تحتاج إلى رعاية صحية، أو من فتاة أو صبي يحتاج إلى التعليم ، أو من مجتمع محلي يحتاج الى المياه أو الطرق أو المدارس. كل دولار حيوي إذا أردنا أن نحقق هدفينا وهما إنهاء الفقر المدقع بنهاية 2030 وتعزيز الرخاء المشترك" [3].

ومن جهتها أكدت المفوضة السامية لحقوق الانسان أن الفساد يعد عقبة كأداء من شأنها أن تؤثر سلبا في التمتع بكافة أصناف حقوق الانسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فعلى سبيل المثال فإن " الاموال المنهوبة تكفي لتغذية جياع العالم أكثر من 80 مرة ، والاموال المختلسة من الخزائن العمومية يمكن أن تنفق على تلبية الاحتياجات الانمائية وانتشال الناس من الفقر وتعليم الاطفال وتوفير الادوية اللازمة ووضع حد لآلاف الوفيات والاصابات التي تحدث كل يوم أثناء الحمل والولادة والتي يمكن تفاديها . ويحول الفساد أيضا دون وصول الضحايا إلى العدالة ويذكي حدة انعدام المساواة ، ويضعف الادارة والمؤسسات ويقلص الثقة العامة ويغذي الافلات من العقاب ويقوض

[1] – الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – مذكرة مقدمة من مفوضة الامم المتحدة لحقوق الانسان – مرجع سبق ذكره – ص 8

[2] – نفس المرجع – ص 8

[3] – كلمة لرئيس مجموعة البنك الدولي منشورة في الموقع الالكتروني للبنك الدولي بتاريخ 13 ديسمبر 2013 –مرجع سبق ذكره

سيادة القانون (...) وأن الفساد ينتهك مبادئ حقوق الانسان الاساسية المتمثلة في الشفافية والمساءلة وعدم التمييز والمشاركة الهادفة وأن هذه المبادئ هي أنجع وسيلة لمحاربة الفساد " . [1]

ونستنتج مما سبق أن الفساد بأشكاله المختلفة يحُول دون التمتع بعدد من حقوق الانسان وأن من شأن هذه الحقوق أن تتأثر سلبا بهذه الظاهرة العالمية . وفيما يلي عينة على سبيل المثال لا الحصر للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتأثر سلبا بالفساد :

1-2-2- 1- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : نذكر منها الحق في الرعاية الصحية والحق في التعليم والحق في المياه والحق في الغذاء والحق في مستوى معيشي لائق ،الحق في البيئة السليمة ، الحق في التنمية، الحق في العمل، الحق في المأوى .

1-2-2- 2- الحقوق المدنية والسياسية : نذكر منها الحق في العدالة ، الحق في حرية التعبير ، الحق في حرية الصحافة ، الحق في المعلومات ، الحق في حرية التجمع والتظاهر، الحق في انشاء الجمعيات والانضمام إليها ، الحق في الوصول إلى العدالة ، الحق في المساواة ، الحق في المشاركة، الحق في الانتخاب ، الحق في الترشح للانتخابات، الحق تولي المناصب العامة. وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن " الدول التي تتمتع بحريات مدنية وسياسية محمية بشكل جيد تسيطر على الفساد بشكل أفضل . كما أن الحريات الاساسية في تشكيل الجمعيات والتعبير، تعد محورية في معركة التوصل إلى عالم خال من الفساد " [2].

2- النهج القائم على مكافحة الفساد للتمتع بحقوق الانسان والقائم على تعزيز حقوق الانسان للوقاية من الفساد:

اعرب مجلس حقوق الانسان الاممي، عن قلقه البالغ من تزايد الاثر السلبي لاستشراء الفساد على التمتع بحقوق الانسان، فقد أصبح الفساد يشكل إحدى العقبات التي تعيق تعزيز حقوق الانسان وحمايتها على نحو فعال [3]، " فالفساد انكار لحقوق الانسان " [4] ، مما يستدعي اعتماد نهج مكافحته والوقاية منه، لضمان التمتع بحقوق الانسان وبالمقابل فإن من شأن تعزيز حقوق الانسان والحكم الراشد أن يكون لهما الاثر الإيجابي في الوقاية من الفساد والقضاء عليه والحيلولة دون استشرائه.

---

[1] – الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – تقرير موجزعن حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الانسان بشأن **آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الانسان** –كلمة مفوضة حقوق الانسان – رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/23/26 في 18 أبريل 2013 – ص 3

[2] – منظمة الشفافية الدولية – تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 – مرجع سبق ذكره ص 6

[3]– الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – الدورة الثالثة والعشرون – البند 3 من جدول الاعمال : آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الانسان – رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/23/L.19 بتاريخ 13 جوان 2013

[4] – الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/23/26 – مرجع سبق ذكره – ص 7

2-1- مكافحة الفساد والوقاية منه، كنهج لضمان التمتع بحقوق الانسان : أشار تقرير صادر عن مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة عام 2015 أن العلاقة بين الفساد وحقوق الانسان يمكن أن تأخذ شكلين مختلفين: فالفساد يمكن أن يؤدي إلى انتهاك حقوق الانسان وتدابير مكافحة الفساد يمكن أن تنتج عنها انتهاكات لحقوق الانسان [1]. وانسجاما مع موضوع هذا البحث واشكاليته ، سوف نقتصر على الجانب المتعلق بتأثير الفساد في انتهاك حقوق الانسان وكيف يمكن استغلال حقوق الانسان لمكافحة الفساد والاستثمار في مجال الوقاية من الفساد لمنع انتهاك حقوق الانسان .

وفي هذا السياق أكدت المفوضية السامية لحقوق الانسان أن اقتران جهود مكافحة الفساد باعتماد نهج قائم على احترام حقوق الانسان تكون لها فعالية قصوى[2]، مما يستوجب ايلاء أهمية بالغة لمكافحة الفساد وانتهاج هذه المقاربة لضمان تمتع أفضل بحقوق الانسان، من جهة ومن جهة أخرى إيلاء أهمية كبرى للوقاية من الفساد للحيلولة دون انتهاك حقوق الانسان .

2-1-1 – أهمية مكافحة الفساد لضمان التمتع بحقوق الانسان : يكتسي تظافر الجهود وطنيا ودوليا لمكافحة الفساد أهمية كبيرة في تمكين الناس من التمتع بحقوقهم الاساسية والاستفادة القصوى من الاموال العامة والحقوق التي تكفلها القوانين الدولية والوطنية في مجال تنفيذ الدولة لالتزاماتها المتعلقة بحماية واحترام حقوق الانسان ، " فالفساد عادة ما يخلق مجموعة مصالح غير مشروعة لديها هياكل سلطة غير رسمية مشابهة للمافيا تعمل ضد المصلحة العامة " [3] ، مما يستوجب على الدول وفقا لتعهداتها بموجب اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والقانون الدولي لحقوق الانسان، وتشريعاتها الوطنية ذات الصلة، اتخاذ التدابير اللازمة لتطويق هذه الظاهرة ومكافحتها باستمرار والالتزام بقيم المساءلة الجنائية وعدم الافلات من العقاب، بتكييف تشريعاتها الجنائية بما يتناسب مع طبيعة وحجم الضرر الذي يلحقه الفساد بحقوق المواطن وبالمال العام وبما يحقق الردع المطلوب وعدم التراخي والتساهل في التطبيق الصارم للقانون، على المذنبين والحرص على الا يشعر الناس أن هناك تمييزا بين مرتكبي الفساد الكبير والفساد الصغير، بحيث يتم التغاضي عن كبار الفاسدين في أعلى هرم في الدولة، باستثنائهم من الملاحقات الجزائية أو الاكتفاء بعزلهم من مناصبهم أو تطبيق جزاءات قضائية بسيطة ولا تتناسب مع حجم وخطورة الافعال التي قاموا باقترافها ، مما يخلف آثارا سلبية لدى الرأي العام وتغذية عدم المساواة أمام القانون واضعاف ثقة المواطنين في الدولة وسلطات انفاذ القانون .

ولإعطاء عملية مكافحة الفساد الأهمية التي يمكن أن تحقق بها أهدافها ، ينبغي التركيز على تحديد مفهوم الفساد بشكل واضح ، وبيان أشكاله وصوره ومعرفة أسباب وخلفيات انتشاره وحجم الآثار السلبية التي يخلفها على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد الطرق والوسائل التي ينبغي اتباعها وتسخيرها لمكافحته ، وضرورة بناء تحالف

[1] – مشار إليه عند : معن شحدة دعيس – مرجع سبق ذكره – ص 11

[2] – الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/23/26 – مرجع سبق ذكره – ص 4

[3] – الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – رمز الوثيقة : A/HRC/4/71 – مرجع سبق ذكره – ص 7

ورأي عام مناهض للفساد . وأن يلمس الناس جدية السلطات العليا في الدولة في مكافحة هذه الظاهرة وشعورهم بأنها تملك الإرادة السياسية للتصدي عمليا للفساد والتزامها بالاستمرار في مكافحته دون هوادة ، وعدم الاكتفاء بسن التشريعات وانشاء الهيئات الادارية [1].

وفي تقديري فإن التمتع بأعلى مستوى من حقوق الانسان يمكن بلوغه في أي بلد مرهون بنجاح جهود مكافحة هذه الظاهرة السلبية وكسب الحرب على الفساد بنوعيه الكبير والصغير . وأن يطمئن المواطنون على اختلاف فئاتهم الاجتماعية ومستوياتهم الوظيفية ومراكزهم القيادية ومسؤولياتهم في الدولة ، بأن الدولة لا تتسامح مع الفاسدين وأنها حريصة في المضي قدما للتصدي للفساد ومكافحته من خلال ما تضعه من آليات الرقابة والمساءلة التي تضمن محاسبة كل من يشتبه بارتكابه جرائم فساد وعدم افلات كل من تثبت ادانته من العقاب الرادع.

ولإنجاح أي استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، ينبغي الا تقتصر جهود الدولة على سن التشريعات وانشاء الهيئات بل ينبغي اشراك منظمات المجتمع المدني المهتمة بالتصدي للفساد والدفاع عن حقوق الانسان في رصد ممارسات الفساد والتبليغ عنها مع ضمان حمايتهم ضد كل تهديد .

إن من شأن توسيع قاعدة مكافحة الفساد بتشجيع المواطنين الشرفاء والنزهاء للانخراط في جبهة التصدي للظاهرة ، أن يشكل أهمية كبيرة في ايجاد بيئة مناهضة للفساد تتلاحم فيها ارادة الدولة مع الارادة الشعبية .

2-1-2 – أهمية الوقاية من الفساد لمنع انتهاك حقوق الانسان : تبرز أهمية الوقاية من الفساد ، في كون الوقاية تشكل عملا استباقيا يحول دون انتهاك حقوق الانسان الأكثر تأثرا بالفساد ، " دون أن يعني ذلك أن كافة سلوكيات الفساد تعني بالضرورة انتهاكا للحقوق " [2].

فهناك أشكال من الفساد لا تشكل تهديدا مباشرا لحقوق الانسان بينما تشكل بعض ممارسات الفساد تهديدا وجوديا لبعض الحقوق. ويتعلق الامر على سبيل المثال لا الحصر بالحق في الصحة والحق في التعليم والحق في العمل والحق في الغذاء والحق في البيئة والحق في السكن. فهذه العينة من الحقوق أكثر عرضة لممارسات الفساد من غيرها .

وتلعب التدابير التي تتخذها الحكومات وتظافر جهودها مع جهود منظمات المجتمع المدني، أهمية بالغة في الوقاية من الفساد ، من خلال تصويب اهتمام سلطات انفاذ القانون نحو القطاعات التي تشكل بيئة خصبة لارتكاب جرائم الفساد، لاسيما تلك المتعلقة بالمشتريات العمومية (الصفقات العمومية) ، وايجاد آليات للرصد والكشف المبكر عن محاولات لممارسة أعمال فساد . واعتماد مدونة سلوك بعض الفئات من الموظفين العموميين التي تكون عرضة للفساد أثناء

[1] – عمر كوش– أسباب انتشار ظاهرة الفساد – **كتاب ضد الفساد** – جمعية الشفافية الكويتية – اليرموك الكويت – ديسمبر 2010 – ص 95

[2] – غانم النجار– العلاقة بين التنمية ومكافحة الفساد وحقوق الانسان – **كتاب ضد الفساد** – مرجع سبق ذكره – ص 20

ممارسة نشاطهم، كالقضاة وضباط وأعوان الجمارك وضباط وأعوان الضبطية القضائية، وأعوان مصالح الرقابة الاقتصادية وأعضاء لجان الصفقات العمومية وأعوان مصالح الضرائب ...الخ .

ويشدد مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة " على أن التدابير الوقائية هي واحدة من أكثر الوسائل فعالية في التصدي للفساد وتجنب آثاره السلبية على التمتع بحقوق الانسان "[1] .

إن النهج القائم على الوقاية من الفساد، عمل استباقي يمكن أن يفضي ليس فحسب الى التمتع بحقوق الانسان بل أيضا في منع انتهاك حقوق الانسان والحيلولة دون حرمان الناس من حقوقهم وحرياتهم الاساسية . ومن شأن اعتماد هذه المقاربة أن تكون لها نتائج ايجابية على الفرد والدولة، يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تعزيز الحوكمة وسيادة القانون ،
- اشاعة مناخ من الثقة بين الحاكم والمحكوم ،
- الحد من التأثير السلبي للفساد على حقوق الانسان ،
- الحد من ظاهرة الفساد المفضي لانتهاك حقوق الانسان ،
- الحد من جشع وشراهة الفاسدين والمفسدين بحرمانهم من التربح من الفساد بكافة أشكاله ،
- تجفيف منابع الفساد لاسيما في المشتريات العمومية باعتماد الشفافية وحق الوصول للمعلومات دون شروط،
- الاستغلال الأمثل للأموال العامة لتحقيق الاشباع العام،
- زيادة عدد وحجم المشاريع التنموية المساهمة في تحسين الاطار المعيشي للمواطنين ،
- تشجيع الاستثمارات الاجنبية في الدولة واستقطاب المزيد منها ،

2-2- تعزيز حقوق الانسان والحكم الراشد كنهج للوقاية من الفساد : إذا كان من شأن استشراء الفساد أن يؤدي إلى الحرمان من الحصول على الخدمات الاساسية ومن ثمة الحرمان من التمتع بحقوق الانسان[2] ، فإن من شأن الاهتمام بتعزيز حقوق الانسان والحكم الراشد أن يشكل أهمية كبيرة في الوقاية من الفساد والحد من آثاره السلبية لاسيما تلك الحقوق التي من شأن إعمالها وتمكين الناس من ممارستها بحرية، أن يساهم في انجاح سياسة الوقاية من الفساد .

2-2-1- أهمية تعزيز حقوق الانسان والحكم الراشد للوقاية من الفساد : يكتسي النهج القائم على تعزيز حقوق الانسان والحكم الراشد ، أهمية بالغة في الوقاية من الفساد . ويرى السيد **بارام كوماراسوامي** [3] ، أن الحكم الراشد شرط

[1]- الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – تقرير عن آثار الفساد السلبية على حقوق الانسان – رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/35/L.34 في 20 جوان 2017 – ص 3

[2]- الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/23/26 مرجع سبق ذكره – ص 7

[3] – المقرر الخاص السابق المعني باستقلال القضاء والمحامين التابع للجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان.

أساسي لحماية حقوق الانسان وتعزيزها ،ذلك أن الحكم الراشد يقوم على توخي النزاهة ومطابقة الاقوال بالأفعال والتحلي بالأخلاق ومراعاة القيم والمبادئ الاخلاقية باعتبارها الضابط لسلوك من يتولى الحكم والادارة، وبأن يفي الموظف العام بمسؤولياته تجاه عموم المواطنين والامتناع عن استخدام السلطة والوظيفة لتحقيق مكاسب خاصة [1].

فعلى سبيل المثال تلحق المحسوبية في الوظيفة العمومية ضررا كبيرا بحقوق الانسان ، غير أن النهج القائم على تعزيز حقوق الانسان من خلال تكريس مبادئ الشفافية وتمكين المواطنين من حقهم في الحصول على المعلومات والوصول إليها، يمكن أن يمنعا الفساد [2] .

إن من شأن تعزيز مبادئ حقوق الانسان والمؤسسات المعنية بها أن يشكل عنصرا أساسيا في سياسة مكافحة الفساد والوقاية منه ، ذلك أن انتهاكات حقوق الانسان تضعف جهود التصدي للفساد وتقلل من فعاليتها [3] . إن النهوض بمسألة تعزيز حقوق الانسان دستوريا من شأنه أن يساهم في الوقاية من الفساد [4].

وخلصت حلقة نقاش نظمها مجلس حقوق الانسان حول الفساد وحقوق الانسان، الى امكانية استخدام حركة مكافحة الفساد آليات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة استخداما أفضل ومنها آليات مجلس حقوق الانسان وهيئات معاهدات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة وأن تدمج سلطات مكافحة الفساد حقوق الانسان في عملياتها [5].

2-2-2- حقوق الانسان الاكثر اسهاما في الوقاية من الفساد : هناك عدد من الحقوق التي من شأن إعمالها دون تمييز وتمكين الناس من ممارستها بحرية وعلى قدم المساواة، أن يساهم في الوقاية من الفساد وأن يشكل حاجزا يحد من ممارسة الفساد والحيلولة دون الوقوع في شراكه ووسيلة لمنع الفساد بكافة أشكاله وحصنا منيعا ضد الفاسدين والمفسدين .

إن تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسية كالحق في الانتخاب والترشح ، الحق في تولي المناصب العامة ، الحق في انشاء الجمعيات والانضمام لها ،والحق في التجمع والتظاهر والحق في حرية الرأي والتعبير والصحافة والحق في المشاركة و الحق في الحصول على المعلومات، يساهم بشكل فعال في الوقاية من الفساد بنوعيه الكبير والصغير . فكلما تمتع المواطنون بهذه الحقوق دون قيود تحد من ممارستها، كلما كان انخراطهم أكبر في التنديد بالفاسدين وكشف المفسدين ، مما يؤدي إلى تضييق الخناق على من يفكر في ارتكاب ممارسات فساد لاسيما في القطاع العام وبهذا الاسلوب الوقائي يمكن حماية المال العام وتعزيز الحوكمة والنزاهة والشفافية والتصدي للفساد وتقليص ممارسته إلى أدنى الحدود .

---

[1] – الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – رمز الوثيقة : A/HRC/4/71 – مرجع سبق ذكره – ص 5

[2] – نفس المرجع – ص 8

[3] – نفس المرجع – ص 5

[4] – عويشات حياة – بلحيمر عمار – علاقة مكافحة الفساد بآليات حماية حقوق الانسان وحرياته – مجلة حوليات جامعة الجزائر 1 – المجلد 34 العدد 1 – 2020 – ص 346

[5] – الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/23/26 – مرجع سبق ذكره – ص 11

وفي هذا السياق أشارت وثيقة صادرة عن مجلس حقوق التابع للأمم المتحدة الى أن تمكين المواطنين من حقهم في الحصول على المعلومات يحقق نتائج ايجابية من شأنها الساهمة في الوقاية من ظاهرة الفساد، فالمكسيك مثلا قامت عام 2003 بإصدار قانون يلزم المؤسسات بنشر المعلومات تلقائيا ، وبموجب هذا القانون قام مدير احدى الجامعات الممولة من الميزانية العامة بالكشف عن مرتبات الموظفين ، وكان من نتائجه فضح حالات الاختلاس المستشري ، مما أدى إلى فصل عدد من الموظفين واستعادة ما يعادل 40 مليون دولار أمريكي ، وفي اليابان أيضا استغل محامون القانون الذي يسمح بالحصول على المعلومات للكشف على حسابات النفقات المسؤولين المحليين في الفترة : 1995 – 1997، وقد اسفرت هذه المهمة عن خفض ميزانيات الأطعمة والمشروبات لمقاطعات اليابان الـ 47 بأكثر من 100 مليون دولار أمريكي [1].

إن ضمان الحق في المعلومات حول الانفاق العمومي وتحقيق أقصى درجات الشفافية في مجال المشتريات العامة يساهم في حماية الناس وتحسين ظروفهم المعيشية وسبل عيشهم [2] . ولذلك يشكل الحق في الحصول على المعلومات وعدم تقييد الوصول الى كل المعلومات المتعلقة بأفعال التسيير ومصدر الاموال العامة ومجالات انفاقها بشروط مسبقة ، من أهم الآليات للوقاية من الفساد في القطاع العام .

الخاتمة :

إلى غاية نهاية القرن العشرين لم يكن المجتمع الدولي منتبها للعلاقة بين الفساد وحقوق الانسان ، وبالنظر لاتساع نطاق الفساد واستشرائه في كافة البلدان الفقيرة منها والغنية وما أصبح يشكله من تهديد جدي لحقوق الانسان ، سارعت الامم المتحدة عام 2003 إلى اصدار اطار قانون دولي يُعنى بالتصدي لهذه الظاهرة (اتفاقية مكافحة الفساد) ، وبدخول هذه الاتفاقية حيز النفاد عام 2005 ، بدأ الاهتمام ينصب على علاقة التأثير والتأثر بين الفساد و حقوق الانسان .وهي العلاقة التي كانت محل هذا البحث الذي حاولنا فيه ابراز كيف يمكن أن يؤثر الفساد في انتهاك حقوق الانسان وكيف يمكن أن يسهم تعزيز حقوق الانسان في مكافحة الفساد والوقاية منه . وقد خلصنا الى جملة من النتائج مشفوعة بعدد من الاقتراحات، نلخصها فيما يلي :

1– النتائج :

- يشكل الحكم الراشد شرط أساسي لحماية حقوق الانسان وتعزيزها ،
- تعد الوقاية من الفساد عملا استباقيا يساهم في التمتع بحقوق الانسان ويحول دون انتهاكها ،
- التمتع بأعلى مستوى من حقوق الانسان يمكن بلوغه في أي بلد مرهون بنجاح جهود مكافحة الفساد ،

[1] – الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – رمز الوثيقة : A/HRC/4/71 – مرجع سبق ذكره – ص 10

[2] – منظمة الشفافية الدولية – تقرير 2021 – مرجع سبق ذكره – ص 5

- الفساد يخلق مجموعة مصالح غير مشروعة لديها هياكل سلطة غير رسمية مشابهة للمافيا تعمل ضد المصلحة العامة،
- إن اقتران جهود مكافحة الفساد باعتماد نهج قائم على احترام حقوق الانسان تكون لها فعالية قصوى ،
- الفساد انكار لحقوق الانسان، وعدو للشعوب وأحد العقبات التي تعيق تعزيز حقوق الانسان ،
- أكثر الدول فسادا هي الدول المتخلفة والفقيرة والتي تمر بعدم استقرار سياسي ونزاعات مسلحة وصراعات على الحكم،
- أكثر حقوق الانسان انتهاكا جراء الفساد هي : الحق في التنمية والحق في الصحة والحق في مستوى معيشي لائق ،
- أكثر حقوق الانسان اسهاما في الوقاية من الفساد هي : الحق في المعلومات والحق في المشاركة في ادارة الشأن العام،
- تعد الرشوة واستغلال الوظيفة والسلطة واختلاس وتبديد المال العام الجرائم الاكثر ممارسة في مجال الفساد المالي.

2- اقتراحات :

- أهمية اعتماد نهج قائم على استخدام حقوق الانسان من أجل مكافحة الفساد والوقاية منه ،
- أهمية ادماج مسألة مكافحة الفساد ضمن أبعاد التنمية المستدامة ،
- ضرورة اعتماد نهج قائم على حقوق الانسان عند انتقاء الموظفين للاشتغال بمؤسسات انفاذ القانون والمشتريات العمومية،
- ضرورة اشراك المجتمع المدني في جهود الوقاية من الفساد ،
- ضرورة تكريس الشفافية في مجال الانفاق العام وحق المواطن في الحصول على المعلومات والوصول اليها دون قيد أو شرط .

قائمة المصادر والمراجع :

- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003
- الاتفاقية الافريقية لمنع الفساد ومكافحته لعام 2003

- الامم المتحدة ، حقوق الانسان – مكتب المفوض السامي: https://www.ohchr.org/ar/what-are-human

- الامم المتحدة – المكتب المعني بالمخدرات والجريمة -https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/ module-4/key-issues/causes-of-public-sector-corruption.html

– الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – مذكرة مقدمة من مفوضة الامم المتحدة لحقوق الانسان ، تحيل الى مجلس حقوق الانسان تقرير الامم المتحدة لمكافحة الفساد وارساء الحكم السديد وحقوق الانسان، وارسو 8 ، 9 نوفمبر 2006 – رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/4/71 في 2007/2/12

– الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – تقرير موجز عن حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الانسان بشأن **آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الانسان** – كلمة مفوضة حقوق الانسان – رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/23/26 في 18 أبريل 2013

– الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – الدورة الثالثة والعشرون – البند 3 من جدول الاعمال : آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الانسان – رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/23/L.19 بتاريخ 13 جوان 2013

– الامم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الانسان – تقرير عن آثار الفساد السلبية على حقوق الانسان – رمز وتاريخ الوثيقة : A/HRC/35/L.34 في 20 جوان 2017

– صندوق النقد الدولي– كريستين لاغارد المديرة العامة للصندوق – مداخلة بعنوان : " التصدي للفساد بسلاح الوضوح " قدمتها بمعهد بروكينغز– واشنطن الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ 18 سبتمبر 2017 – رابط الموقع الالكتروني للصندوق: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/09/18/sp091817-addressing-corruption-with-clarity

– البنك الدولي – صحيفة وقائع مكافحة الفساد – الرابط : https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet

– البنك الدولي – كلمة للرئيس منشورة في الموقع الالكتروني للبنك الدولي بتاريخ 13 ديسمبر 2013 معنونة : الفساد : " العدو الاول للشعب " بالبلدان النامية رابط الكلمة : https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/12/19/corruption-developing-countries-world-bank-group-president-kim

– الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت (نزاهة) – الموقع الالكتروني : https://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/effects-of-corruption.aspx

– منظمة الشفافية الدولية – دليل استخدام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز مناهضته

– منظمة الشفافية الدولية – تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2021

– حمودة نصيرة – واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من المنظور الاسلامي – مجلة العلوم الانسانية بجامعة سوق اهراس – المجلد 22– العدد 1 – 2022

– معن شحدة دعيس – سلسلة تقارير قانونية رقم 85 ، حول **العلاقة بين حقوق الانسان والفساد** ، صادرة عام 2016 عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان (ديوان المظالم) و هيئة مكافحة الفساد بفلسطين – شركة الايام للطباعة والصحافة والنشر والتوزيع برام الله فلسطين

– عويشات حياة – بلحيمر عمار – **علاقة مكافحة الفساد بآليات حماية حقوق الانسان وحرياته** – مجلة حوليات جامعة الجزائر 1 – المجلد 34 العدد 1 – 2020

- عمر كوش- **أسباب انتشار ظاهرة الفساد** –كتاب ضد الفساد – جمعية الشفافية الكويتية – اليرموك الكويت – ديسمبر 2010

- ضيوفي حمزة – بوكرديد عبد القادر – **دراسة تحليلية لمؤشر مدركات الفساد في القطاع العام مع الاشارة لحالة الجزائر (2012 – 2018)**- الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية –جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

- غانم النجار- **العلاقة بين التنمية ومكافحة الفساد وحقوق الانسان** –كتاب ضد الفساد - – جمعية الشفافية الكويتية – اليرموك الكويت – ديسمبر 2010